ويصف تسفي اريتشتاين في الجيروزاليم بوست كيف نفذت قرارات الحكومة الاسرائيلية في الواقع :

« ان قرار الحكومة (لتعزيز المستوطنات الزراعية القائمة) في منطقة يميت يجري في الواقع تحديده على انه تأسيس (لمواطىء اقدام) زراعية منفصلة تبعد حتى ستة كيلو مترات عن مستوطنة قائمة في شمالي سيناء ..

وقد بحث بناء ٢٠ من (مواطىء الاقدام) هذه في اجتماع في يميت بين وزير الزراعة اريل شارون ومدير المستوطنات في الوكالة اليهودية رعنان فايتس في السادس من كانون الثاني ...

ويبدو ان الخطة تدعو الى اقامة منزل واحد في كل موقع قبل المضي في تنميته اكثر فاكثر » (٢٢) .

ومع معرفة الرئيسين كارتر والسادات التامة بنمط العمليات الاسرائيلي هذا ، فقد امتنعا عن ان يطلبا من رئيس الوزراء بيغن ـ او انهما حاولا ولكنهما اخفقا في ان ينتزعا منه ـ التزاما بالامتناع لا عن انشاء مستوطنات جديدة فحسب بل ايضا عن توسيع المستوطنات القائمة . وسيعود هذا الاخفاق ليقلق المشاركين في كامب ديفيد في المستقبل . اذ ان بيغن قد اعلن في الكنيست انه :

« فيما يتعلق بالضفة الغربية ، لم تكن هنالك اية مشكلة حول تعزيز المستوطنات الاسرائيلية » (٢٣) .

(ج) الاحتفاظ بجميع المستوطنات : الامر الاهم من مسألة اقامة مستوطنات جديدة او التوسيع الاقليمي ـ الديموغرافي للمستوطنات القائمة هو مسألة الاحتفاظ بمستوطنات اسرائيلية في الضفة الغربية وغزة .

لم تقدم اسرائيل أية التزامات على الاطلاق فيما يتعلق بتصفية شبكة المستوطنات التي زرعتها في الضفة الغربية وغزة منذ ١٩٦٧ .

وبالتالي فان المسألة الصعبة المتعلقة بمستقبل المستوطنات الاسرائيلية ، وهي مسألة لم تحل ، حتى بصورة مبدئية ، في كامب ديفيد ، تبقى مفتوحة . كما ان جميع المسائل الاخرى المتعلقة بمستقبل الضفة الغربية وغزة تبقى مفتوحة . ولم يتم الاتفاق في كامب ديفيد على اية مبادىء جوهرية تتحكم بالمفاوضات حول تلك المسائل . الا ان ارجاء قضايا صعبة بمثل هذه الاهمية الى مفاوضات في المستقبل ، دون تقديم اية توجيهات حول المبادىء التي يجب ان تتحكم بتلك المفاوضات انما يعني ، كما سبق ان اشرنا ، التصرف بطريقة تعود بالفائدة على الفريق الذي يسيطر على الحالة الان وسيسيطر عليها آنذاك ـ اسرائيل ـ وتعود بالضرر على الفلسطينيين .